

نموذج التحليل التفصيلي للخسائر المتراكمة

التاريخ:	14 نوفمبر 2025
اسم الشركة المدرجة:	أبو ظبي الوطنية لمواد البناء - بلدكو
تحديد فترة البيانات المالية:	البيانات المالية - لغاية شهر سبتمبر لسنة 2025
مقدار الخسائر المتراكمة:	353,835,849 درهم
نسبة الخسائر المتراكمة الى رأس المال المدفوع (%):	118%
الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراكم الخسائر وتاريخ ظهورها (تحديد الفترة التي بدأت تظهر فيها هذه الخسائر في ميزانية الشركة):	- بدأت الخسائر في الشركة منذ سنة 2012 - نظرا لتزامن خطه التوسعات الطموحة للشركة في عام 2008 بإنشاء مصنع بلدكو للطابوق الخفيف بتكلفة تقارب 200 مليون درهم، وإنشاء مصنع بلدكو للصناعات الحديدية بتكلفة تقارب 150 مليون درهم مع أحداث الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي نتج عنها انهيار الاقتصاد في جميع دول العالم، وإفلاس العديد من الشركات داخل وخارج الدولة، وتوقف المشروعات الإنشائية بشكل شبه كامل ولعدة سنوات، وانهيار أسعار الحديد الخام، مما أدى إلى تأخر إتمام إنشاء مصنع بلدكو للطابوق الخفيف حتى عام 2015، وعدم وجود التمويل اللازم لاستكمال مصنع بلدكو للصناعات الحديدية حتى الآن. - حصول الشركة على قروض وتسهيلات بنكية لإتمام الخطة التوسعية وتمويل المشاريع القائمة، وصعوبة سداد تلك القروض، وقد اعادت الشركة جدولة القروض على فترات أطول. - بدء البنوك في عام 2019 في الإجراءات القضائية، والتأثير بشكل مباشر ومؤثر على أعمال الشركة. - أحداث تمت خلال عام 2022 وسنة 2023 واهمها: - التباطؤ الذي يمر به قطاع التشييد والبناء والقطاع العقاري كان له أكبر الأثر على أداء الشركة وانخفاض الطلب على مواد البناء بنسب كبيرة مما أثر على اضطراب الشركة لتخفيض أسعار بيع المنتجات، في حين لم يصاحب ذلك

انخفاض بنفس النسبة في أسعار المواد الخام التي تعتمد عليها الشركة في إنتاجها. - التأثير المالي نتيجة للدعاوي القضائية المرفوعة من أحد البنوك على الشركة، وصعوبة حصول الشركة على أي نوع من أنواع التسهيلات البنكية، وكذلك التسهيلات من الموردين مما حد من قدرة الشركة على المنافسة، وتنفيذ الخطط المستقبلية. - الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار وباء كوفيد 19 المستجد، وما ترتب عن ذلك من توقف للحركات التجارية لفترات طويلة. - تأخر إتمام خطط الشركة لتحقيق أرباح نتيجة التأخر من قبل الجهات المنفذة نتيجة انتشار وباء كوفيد 19 المستجد. - ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير ابتداء من الربع الثالث من سنة 2022، وخاصة أسعار الديزل، والذي يمثل عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، وكذلك تأثيره الكبير على أسعار نقل المواد الخام إلى المصنع، وكذلك نقل المنتجات إلى العملاء، وهو ما أثر بشدة على ربحية العقود المبرمة مع العملاء.	
1- تم إعداد خطة مبدئية لمعالجة الخسائر المتراكمة عن طريق زيادة رأس المال بإصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بقيمة 100 مليون درهم، وتم اعتمادها من مجلس الإدارة بتاريخ 2021/5. 2- تم التعاقد مع شركة تراست للاستشارات المالية، وهي أحد شركات الاستشارات المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، لمراجعة خطة مجلس الإدارة المبدئية وإعداد الخطة النهائية. 3- تم اعتماد الخطة المقدمة من شركة تراست للاستشارات المالية من مجلس الإدارة كما تم إرسال نسخة منها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع. 4- تم التقدم بطلب لهيئة الأوراق المالية والسلع للحصول على الموافقة على إصدار السندات بتاريخ يونيو 2022. 5- توقفت إجراءات إصدار السندات بسبب وجود حجز من أحد البنوك الدائنة على الحسابات البنكية للشركة، وبالتالي استحالة إصدار السندات. 6- كثفت الإدارة التنفيذية كافة جهودها للوصول إلى تسوية مع البنوك الدائنة ورفع الحجز عن الحسابات البنكية للشركة حتى	ملخص الإجراءات التي اتخذتها أو التي ستأخذها الشركة لمعالجة الخسائر المتراكمة:

نتمكن من إصدار السندات، وقد تقدمت المفاوضات بشكل جيد مع البنوك الدائنة ووصلت الي نتائج ممتازة. 7- توصلت الشركة إلي اتفاق مبدئي للتسوية مع بنك أبوظبي الأول لإعادة جدولة المبالغ المستحقة، وتم دعوة الجمعية العمومية للشركة للانعقاد والموافقة علي إعادة الجدولة، وقد وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 4 يوليو 2024، وجاري استكمال التفاوض مع البنك. 8- تمكنت الشركة من إلغاء كافة الأوامر القضائية الخاصة بالدعاوي المرفوعة من البنوك الدائنة والسابق صدوره بالحجز على الحسابات البنكية للشركة، والحجز على الرمز المروري، وتمكنت من تحرير المبالغ المحجوز عليها، وإعادة السيارات المملوكة للشركة الي العمل، وهو ما سيظهر آثاره الإيجابية خلال الفترات القادمة. ونتيجة لكل ما سبق تم الانتهاء من العقوبات القانونية المعطلة لنشاط ولتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، وهو ما ظهر بوضوح من خلال ارتفاع مبيعات الشركة وتحقيقها لأرباح سنة 2024 و لأول مره منذ أكثر من عشر سنوات، بناء على ما سبق إيضاحه فأن الشركة تبذل كافة جهودها للانتهاء من إجراءات التسوية مع البنوك ، وبالتالي فتح المجال لإعادة الهيكلة المالية، وإصدار السندات.	
■ تم اعتماد خطة معالجة الخسائر المتراكمة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ: 29 أبريل 2022.	تاريخ الإفصاح واعتماد الجمعية العمومية للشركة على خطة معالجة الخسائر المتراكمة: (للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في حال بلوغ خسائرها المتراكمة 50% فأكثر من رأسمالها المدفوع)

تفاصيل الإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجة الخسائر المتراكمة والخطة المعتمدة				
الإجراءات	الإطار الزمني لتنفيذ الإجراء وفق المخطط المعتمد	ما تم تنفيذه من الإجراء ونسبة التنفيذ وفق المخطط المعتمد	أسباب عدم تنفيذ الإجراء أو التأخير في التنفيذ وفق المخطط المعتمد	آية تعديلات أو تغييرات طرأت على الإجراء
الإجراء الأول	التفاوض مع البنوك الدائنة والتوصل إلى تسوية ، والمتوقع الانتهاء منها خلال الربع الاول من سنة 2026	قيد الاجراء	تفتح الشركة باب التفاوض مع البنوك الدائنة لتسوية مديونياتها	لا يوجد
الإجراء الثاني	زيادة رأس المال عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، والمتوقع الانتهاء منها	قيد الاجراء	في انتظار الانتهاء من إجراءات	تقدمت أحد الشركات الراغبة بالدولة بعض للدخول في شراكة

استراتيجية وزيادة راس مال الشركة، وتم الإفصاح عن ذلك على سوق ابوظبي للأوراق المالية، وجاري إعداد الدراسات اللازمة.			بحد أقصى الربع الرابع من سنة 2025	
لا يوجد	حققت الشركة إيرادات بقيمة 33.6 مليون درهم الي غاية شهر سبتمبر من سنة 2025 و من المتوقع زيادة نسبة المبيعات خلال بقية سنة 2025	تم بالفعل وتم التصدير إلى سلطنة عمان، ودولة الكويت وجاري العمل علي زيادة الأحجام.	فتح أسواق خارجية لمنتجات الشركة بالتصدير إلى الدول المجاورة	الإجراء الثالث

السيد/ رشيد علي رشيد ناصر العميرة	اسم المخول بالتوقيع:
رئيس مجلس الادارة	المسمى الوظيفي:
14 نوفمبر 2025	التوقيع والتاريخ:
	ختم الشركة:

